بيان رسمي

التضامن، الكرامة والإنسانية مع الاشخاص في بلاد المنفى

لاشك أن التاريخ، سيحكم في المستقبل، على المهانة التي تتعرض لها كرامة الأشخاص اللاجئين والمهاجرين إلى بلاد المنفى. في انتظار هذه الصحوة، التي نأمل أن تكون وشيكة، يتعين علينا، كجهات فاعلة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، أن نقود حركتنا.

هذه الحركة المبنية على رؤيتنا المشتركة، وعلى ارتباطنا الإنساني والتزاماتنا المشتركة، القائمة على التضامن مع الأشخاص اللاجئين إلى المنفى. نؤكد، مجتمعين، من جديد أنه من غير المقبول رؤية تجاوز مبدأ الإنسانية من خلال تنفيذ سياسات الهجرة الحالية؛

التضامن والإنسانية والكرامة أشياء أصبحت تُجرم ويُحرم الإنسان منها:

- يحرم الأشخاص من الوصول إلى أبسط الحقوق الأساسية (الماء والمأوى وما إلى ذلك)، لأسباب بسيطة تتعلق بوضعهم القانوني؛
- يمكن أن يُتهم المواطنون بجريمة تضامنية لمحاولتهم تقديم الخدمات الأساسية إلى إنسان آخر؛
- تطالب الدول الأطفال والمراهقين بإثبات سنهم كأولوية عن حماية الطفل بالتوازي مع اجراءات الطرد التعسفية.
- في سياسات الهجرة، ولا سيما إغلاق الحدود، وإنشاء مناطق مكتظة، يتسبب ذلك بزيادة نقاط الضعف، لا سيما فيما يتعلق بالصحة البدنية والعقلية؛
- الهشاشة الناتجة عن هذه السياسات التعسفية، تشكل أرضاً خصبة لعبث الجماعات الإجرامية المتطرفة واستغلالهم لمصائر الناس،
- في حين يتم استخدام استضافة الأشخاص في حالة المنفى، كوسيلة لتبرير إضعاف أنظمة الرعاية الاجتماعية؛ في الواقع، تترجم سياسات الهجرة العدائية، غياب الوصول إلى الخدمات الأساسية ؛
- في نهاية المطاف، تعمل أنظمة وسياسات الاستبعاد على إبراز الاعتماد على أنظمة الحماية الاجتماعية للأشخاص الذين يصلون أو أثناء النقل ؛
- في الوقت الذي تسترشد فيه الولايات بالخطاب الشعوبي وكراهية الأجانب، تنتهك الدول التزاماتها الدولية؛
- في حين تحتل لائحة دبلن الأولوية على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية الأساسية الأخرى ؛
- في حين أن التضامن الإنساني يصبح خاضعاً للمعايير المزدوجة، وفي كل من الاتحاد الأوروبي وجميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث تتنكر بعض الدول مسؤولية استضافة المهاجرين، في الوقت الذي تفرض مسؤولية هذه الاستضافة على دول أخرى، وفي غالب الأحيان من دون الموارد، ومن دون أن تكون لدى هذه الدول أدوات ووسائل مناسبة لهذه الاستضافة.
- في الوقت الذي تُمنح فيه المساعدات الإنسانية والتنمية للدول فقط في إطار سياسات الهجرة الخاصة بها، وبتعويض المكافحة على الحدود؛

- في حين أن الحق العالمي في حرية التنقل يوضع ضد مصلحة المواطنين، وأن جميع المناقشات حول هذا الحق الأساسي توضع جانبا؛
- في حين أن قوانين ونظم الهجرة تهدد المواطنين والمهمّشين الذين قد يكونون في بلاد المنفى أو قد لا يكونون فيها، من الضروري مراجعة تعريف وتطبيق ممارسات الدول المتعلقة بالهجرة.
-

نحن، بوصفنا ممثلين عن فاعلين أوروبيين ومتوسطيين، يجب أن نتكاتف صفاً واحداً في مواجهة هذه العدوانية التي تتنكر للإنسانية، وفي هذا الإطار، نشكل حركة تضامن أورو–متوسطية للتضامن مع الأشخاص في بلاد المنفى، ونرى أن هناك حاجة ملحة وضرورية لتعزيز تعبئة مواطني المتوسط ومشاركتهم من خلال التفكير والمناصرة.

إننا ندعو جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك المؤسساتية، على المستوى المحلي والدولي، إلى المشاركة الفعالة في أعمال التضامن والمقاومة الإنسانية التي تشكل أساس حركتنا.

هذا البيان هو دعوة لتوحيد الجهود، ولتعزيز مبادئ التضامن والكرامة والإنسانية التي تمثل مستقبل حريتنا في التحرك والمشاركة في صناعة مصير الإنسانية.

روما، 12 حزيران 2018

تمت صياغة هذا البيان في إطار
إطلاق الحركة الأورو–متوسطية
للتضامن مع الاجئين في المنفى